

**من مظاهر التركيب اللغوي عند علماء
العربية ظاهرة الحذف والتقدير
دراسة لمدى تأثيرها في المعنى واحتياج
التركيب لها**

**أ.م.د. قاسم محمد أسود
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية**

Basica13te@uodixala.edu.iq

يُعَدُّ الحذف والتقدير الجانب الآخر المقابل للزيادة في محاولة النحاة إعادة صياغة التركيب اللغوي، تركيباً يجعله خاضعاً للقواعد اللغوية، مُتَّسِقاً معها، مراعيًا الجوانب المفترضة في النصِّ اللغويِّ المعياريِّ الأمثل. وإذا لم تكن هناك مبررات قويّة، تحتم القول بزيادة بعض الصيغ في النصِّ اللغويِّ، فإنَّ القول بالحذف والتقدير، هو نتاج تعارض بين ما يحتويه النصُّ من عناصر تركيبية، وما تفرضه القواعد من أصول لتضام هذه العناصر فيما بينها، لتأدية المعنى المُصاغَة لأجله أوَّلًا، ولإيجاد عامل لكلِّ أثرٍ إعرابيٍّ داخل النصِّ ثانيًا، أي أنَّ الدافع لاستعمال هذه (المصطلحات) هو وجود أثرٍ لعامل، لكن هذا العامل غير ظاهر داخل النصِّ، سواء أكان هذا الأثر حركة إعرابية ما زالت موجودة، أم كان أثرًا تُحتمُّه صياغة التركيب والترابط بين المفردات، أم كان أثرًا يفرضه المعنى العام للسياق. فالحذف والتقدير إجراءان منهجيان شديدا العلاقة بالمعنى يقومان على دعوى إعادة صياغة التركيب نحوياً بافتراض سقوط بعض أجزائه؛ وهو ما يستدعي تقدير عُنصرٍ يُعيد التركيب إلى صورته المفترضة استنادًا إلى معيار، ويسوغ له دلالته^(١)، وهذا يعني أنَّ (الحذف والتقدير) يقومان في جوهرهما على نوع من التلازم^(٢). فالمراد (بالحذف): "إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النصِّ سواء بقي التركيب بعد الحذف على ما كان له من إعراب أو تغيّرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد"^(٣)، (أمَّا التقدير) فهو: وسيلة يتوسَّل بها النحاة لإظهار عناصر محذوفة ما يعني إعادة تشكيل النصوص اللغوية بما يجعلها توافق القواعد المقررة^(٤). ولمَّا كانت العربية لغة الإيجاز كان الطريق إلى أدائه الحذف؛ لأنَّ "ما يُحذف من اللفظ للدلالة فبمنزلة المثبت فيه"^(٥)؛ بل قد يكون الحذف أزيد للإفادة من الذكر؛ وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ): "فإنك ترى به تركُّ الذِّكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذُّك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تبين"^(٦). وما ذلك إلا لأنَّ تركُّ الذِّكر والصمت أمور أفادت دلالة تقدير المحذوف المناسب للمعنى المراد؛ لأنَّ المقدر الذي يظهر في سطح الجُملة موجود بالقوَّة، ذلك الوجود الذي تقتضيه الأصول العامة والخاصة^(٧). ولمَّا كان الحذف والتقدير من مظاهر الترتيب اللغويِّ فهو لا يورد المنتظر من الألفاظ، وهو لذلك يقود المتلقِّي إلى محاولة توقُّع المقصود، ويؤدِّي ذلك إلى حدوث تفاعل بين المرسل والمتلقِّي، قائم على الإرسال الموجز من المرسل، ومحاولة المتلقِّي تقدير هذا الإيجاز^(٨). وسيجري تناول بعض النماذج من هذه الظاهرة - أي ظاهرة الحذف والتقدير - ومدى تأثيرها في المعنى واحتياج التركيب اللغويِّ لها.

- حذف حرف (الهمزة):

يُستعمل حرف (الهمزة) في الجُملة، ليؤدِّي إحدى وظيفتين:

أ. وظيفة النداء القريب.

ب. وظيفة الاستفهام.

وعند استعماله في معنى الاستفهام، يضاف الاسم والفعل - على السواء - حسب نوعيّة المُستفهم عنه، ولأنَّ هذا الحرف أصل أحرف الاستفهام وأكثرها استعمالاً تصرف فيه تصرفاً واسعاً، ليؤدِّي إلى جانب هذا المعنى معاني أخرى، وليضام أكثر من نوع، من ذلك: استعماله لطلب التصوُّر، والتصديق، دخوله على جمل الإثبات، والنفي، تقدّمه على مدخوله، وعلى أحرف العطف، إلى غير ذلك من المعاني والاستعمالات التي قد يخرج إليها، ممَّا لا يتوفَّر لبقيّة أحرف مجموعته. والأصل أن يكون هذا الحرف مذكوراً في السياق المُستفهم به عن معناه، لأنَّه حرف وُضِعَ لهذا المعنى وجيء به من أجله، إلا أنَّه قد أسقط من عدّة استعمالات منها: قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط . . . غَسَّ الظَّلام من الرَّباب خيالاً^(٩)

وقول عمر بن ربيعة:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنت دارياً . . . بسبعِ رَمِينِ الجَمْرِ أم بثمان^(١٠)

وقوله أيضاً:

ثم قالوا: تُحبُّها؟ قلتُ بهراً . . . عدَدَ النُّجمِ والحصى والثَّراب^(١١)

وقول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب . . . ولا لعباً مني ودو الشيب يلعب^(١٢)

وغيرها، ممَّا جعل الكوفيين يقولون: بجواز حذفها، دون أن يكون عليها دليل^(١٣) - في التركيب - على نحو ما هو وارد في الشاهدين الأخيرين، لكن البصريين يرفضون وجهة النظر هذه، ويحيلون ما جاء منها على باب الضرورات الشعرية. وأولوا بعض الأبيات تأويلاً يُخرجها من حيز الاستفهام نهائياً ويُرجعها إلى الخبر، فسيبويه عند حديثه عن (أم المنقطعة) تعرض لبيت الأخطل السابق، وذكر أنَّ الخليل زعم أنَّ (أم) فيه

منقطعة، أي: ليست المعادلة لهمزة الاستفهام، فالشاعر أخبر بـ(كذبتك عينك) ثم شك فأضرب عن الأوّل وابتدأ من جديد بأم التي قطعت ما قبلها عمًا بعدها، مثل ما تقول: "إنها لإبلٌ أم شاء" (١٤). ويجوز فيه وجهًا آخر، وهو أن التركيب إنشائي، بسبب ملاحظة الهمزة - معنى - فيه، لكن يفهم منه أنه من باب الضرورات الشعرية، لأنّ تجويزه حدده بالشعر، قال: "ويجوز في الشعر أن يُريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف" (١٥). ويأتي بيبتين، أحدهما: الشاهد الثاني - من الشواهد السابقة - ويتفق معه المبرّد في تأويل بيت الأخطل (١٦)، ويرى أنّ اعتبار الهمزة لوجود (أم) يجوز، لكن "ليس هذا بالأجود" (١٧)، ويعدُّ بيت ابن أبي ربيعة من قبيل الإيجاب، لا الاستفهام ويصف قول الذين قالوا: إنّه أراد الاستفهام، بأنّه "خطأ فاحش" (١٨)، ويرى الزمخشري وابن يعيش (١٩)، والمالقي (٢٠)، والزجاج (٢١)، جواز حذفها إذا كان في السياق ما يدلُّ عليها. ويعنون بهذا وجود (أم) المعادلة وإن كان ابن يعيش قد قيّد ذلك بضرورة الشعر (٢٢). وذهب الأخفش إلى جواز الحذف في الاختيار، بل قال بقياسيته عند أمن اللبس، وإن لم يكن بعدها (أم) (٢٣)، ويجعل من القرآن الكريم المصدر الذي يستقي منه الشواهد التي تؤيد وجهة نظره كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (الشعراء: ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا رِيِّ﴾ (الأنعام: ٧٧)، فالتقدير - عنده - في هذا وما مثله - تركيبياً -: "أو تلك نعمة؟ فحذف الهمزة، و...أهذا ربّي فحذف الهمزة" (٢٤). وقد انفرد المرادي برأي لم نستطع أن نصل إلى أحد قال به، غيره ممّن تعرّض لهذا النوع من الدراسة، وهو أن "المختار حذفها مطردًا إذا كان بعدها أم المتصلة، لكثرة نظمًا ونثرًا" (٢٥). ومن خلال ما تقدّم نلاحظ أنّ حذف الهمزة قد ورد في بعض هذه السياقات - وغيرها - المحتاجة لوجوده - معنًى - إلا أنّ مبرّر حذفها لم يكن الضرورة الشعرية - وحدها - أو وجود المعادل - داخل الجملة الذي هو مستلزم لها - وإنما نرى أنّ مبرّر ذلك - بالدرجة الأولى - هو وجود البديل الذي يؤدي ما تؤديه هذه الهمزة، وهو (النعمة) التي تصاحب التركيب حين النطق به. فالشعراء - في الأبيات السابقة - لم يطرحوا الهمزة لأنهم مضطرون، أو لوجود المعادل لها، وإنما كانوا يلقون نتائجهم على مسامح الناس حيًا مباشرًا، يحملونه ما يريدون، من خلال الانفعالات الظاهرية والإشارات ونعمة الصوت، ومن ثمّ فإنّ الاستفهام موجود داخل النصّ الحيّ، ولم يحذف ولا يزال الاستعمال اللغويّ الفصيح - حتّى يومنا هذا - يبادل بين الاستفهام بالحروف والاستفهام بالتنغيم، ممّا يجعل الباحث يطمئنُّ إلى القول: بأنّ حذف الهمزة - في الاستفهام - لم يقع في يوم من الأيام داخل نصّ لغويّ، لأنّه يمثل العنصر الأساس الذي سيق من أجله التركيب بالكامل، ولا يُمكن الاستغناء عنه، على أنّ الذين قالوا بمبرّر الحذف لوجود المعادل قد كانوا أقرب إلى منطقيّة اللغة - في تحليلهم - حين راعوا جانبًا مهمًّا من جوانب فهم النصّ اللغويّ، وهو مدى ما يُمكن أن يؤديه تضام مفردات التركيب من دلالات على بعضها بعضًا، وعلى المعنى العامّ.

- حذف حرف الجرّ في أسلوب القسم:

يؤتى في أسلوب القسم بحرف من أحرف الجرّ التي تستطيع أن تقوي الفعل المستعمل - في هذا السياق - وتوصله إلى المقسم به، ليتّم الترابط بينهما (٢٦)، في تأدية هذه الوظيفة. لكن لكثرة دوران القسم في كلامهم توخّوا فيه ضروريًا من التخفيف بالحذف "لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أوج" (٢٧)، فحذفوا الفعل المستعمل في القسم أولًا، ثمّ حذفوا الحرف الموصل للفعل إلى الاسم فقالوا: (حلفت بالله) و(بالله) و(الله). ولم يختلف النحاة في حذف حرف الجرّ، في جملة القسم، ولكنهم يختلفون - حسب ما يفهم من كلامهم - في القسم الذي يدخل تحت هذا النوع، هل تعامل جملة على أنّه مضمر، ما يزال مراعى، أو تعامل على أنّه محذوف، مفقود الأثر. فسيبويه يرى جواز الوجهين، لأنّه ينقل لنا الاستعمال الذي يُعامل الحرف على أنّه مضمر، وأثره ما يزال موجودًا في الجملة دالًّا عليه، لأنّ من العرب "من يقول: الله لأفعلنّ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ، وإيّا نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه، كما حذف ربّ... (٢٨). فنقله لهذا الاستعمال، وعدم رده، أو مناقشته، دليل على إجازته له، لكن رأيه هو يختلف عن الاستعمال الذي أثبتته، فهو يجعل الحذف سببًا في النصب، يقول: "واعلم أنّك إذا حذف من المحلوف به حرف الجرّ نصبته" (٢٩). وهو بهذا يفرق بين الإضمار والحذف، فالذين يلغون الحرف لفظًا، ويبقون أثره - من خلال الحركة الإعرابية - يجعلونه من باب المضمر، لأنّهم ينوونه. والذين يلغونه لفظًا وأثرًا، يجعلونه من باب الحذف ويعاملون الجملة على أنّها لم تتضمنه أصلًا. في حين يتخذ المبرّد موقفًا أكثر صلابة، في قبول القوالب اللغوية التي تدخل تحت النوع الأوّل، ويجعل قول من يقول: الله لأفعلنّ يُريد الواو، فيحذفها" (٣٠)، ويبقى أثرها غير مقبول، لأنّه ليس "بجيد في القياس ولا معرّف في اللّغة ولا جائز عند كثير من النحويين" (٣١). لكن ذلك لا يعني أن يغض الطرف عنه، ويلغى بل يجب أن يذكر كما قيل، ويوقف به عند السماع - من وجهة نظره "لأنّه شيء قد قيل" ما دام صادرًا عن عربي فصيح لا مجال لتخطئته ويقرّر وجهة نظره عن ذلك بقوله: "وليس بجائز عندي لأنّ حرف الجرّ لا يحذف ويعمل إلاّ بعوض" (٣٢). وعلى العكس من هذا الرأي نجد أبا علي الفارسي يذهب إلى إمكانية الإضمار، لأنّ العرب: "ربّما أضمرنا أحرف الجرّ فقليل: الله لأفعلنّ" (٣٣). أمّا ابن مالك فإنّه يقصر جواز الجرّ - من دون تعويض عن حرف الجرّ - على لفظ الجلالة فقط، دون أن يُشاركه لفظ آخر من الألفاظ المقسم

بها^(٣٤). ويُمكن عدّه يؤدّي - فقط - الدلالة على الفعل المحذوف، فبقاء الجرّ دليل على وجود حرف الجرّ، الذي يدلّ - بدوره - على الفعل معه، وكأنّهم آثروا إبقاء الدليل على ما حذفوه. أمّا غير ذلك فلا قيمة للقول بالإضمار، لأنّ هذا "الإضمار خلاف الأصل"^(٣٥)، ممّا يجعل القول بأنّ هذه الأساليب قد حُذفت منها حرف الجرّ وألغيت أثره الإعرابيّ أقوى وأسلم، وأنّ النصب فيها هو بتأثير الفعل المرعي "لأنّ الفعل يصل فيعمل"^(٣٦) بعد حذف حرف الجرّ. وقد جاء إضمار حرف الجرّ مع غير القسم، ودون أن يكون معيّناً على نحو ما يُروى عن رؤية حين قيل له: "كيف أصبحت؟ فقال: خير....."^(٣٧) بالجرّ، بتقدير: على خير، أو بخير، أو في خير - حسب رأي النحويّين - فالأسلوب يختلف عن القسم، والحرف غير معيّن، ولا يُمكن تقديم حرف - من هذه الأحرف الثلاثة - على الآخر، وهو ما يخرج عن اشتراط تعيين المحذوف، ليقبّل من (اللبس). ومجيئه على هذا الشكل أمر يدعو إلى الحذر في قبوله، خاصّة عندما يتقرّد به مستعمل واحد، ينجح إلى المخالفة متعمّداً، مثل رؤية الذي كثيراً ما لجأ إلى أساليب تعبيرية لم تسمع من غيره. ونرى أن يوقف به عند السماع، ولا يجعل أصلاً يحتذى حذوه أو يراعى في القواعد المنظّمة لحذف أو إضمار الحرف.

- حذف حرف الجرّ من الأفعال المحتاجة إليه:

تختلف الأفعال في قوّة علاقتها بما يأتي بعد الفاعل من أسماء ليؤدّي وظيفة المفعوليّة، فبعضها يستطيع أن يصل ويؤثر في المفعول مباشرة، دون الحاجة إلى وسيط يوصله، وبعضها الآخر لا يستطيع النفاذ إلى ذلك المفعول - بالنسبة للأفعال اللازمة، وينطبق هذا على المفعول الثاني بالنسبة للمتعدّي إلى مفعول واحد أصلاً - وإنّما تتوقف علاقته الإسناديّة عند حدود فاعله، أو مفعوله الأوّل، وإذا أُريد إيجاد علاقة له مع ضميمه أخرى يحتاجها المعنى، لجئ إلى إحدى الوسائل المقويّة للفعل، وهي الهمزة، والتضعيف، وأحرف الجرّ التي تُعدّ أكثر استعمالاً في تقوية الأفعال الضعيفة - اللازمة والمتعدّيّة لواحد، وإنفاذها إلى مفعولها، هذا هو الأساس المطرّد في اللغة (المعياريّة)، إلا أنّه قد ورد في الاستعمال - الفعلي - للغة، خلاف ذلك. وسيجري محاولة استعراض بعض من النماذج لهذه الظاهرة في الأحرف الجارة - والمبرّر لانعدام هذه الأحرف مع الأفعال المحتاجة إليها، والأحرف التي تطالها هذه الظاهرة. فمما حذفت منه (اللام) قوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَرْدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَجِئَ بِكُمُ الْعِلْمُ﴾ (البقرة: ٢٢٣) إذ إنّ الفعل يتعدّى إلى مفعوله بالهمزة، وعند زيادة صيغته بإضافة السابقة (ا س ت) تحوّل إلى الدلالة على الطلب واستلزام ذلك لزومه، وتعديته بحرف الجرّ اللام لأنّ المعنى على: طلبتم الرضاعة لأولادكم، فأولادكم "مفعولٌ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ تَقْدِيرُهُ: لِأَوْلَادِكُمْ"^(٣٨). ومثله في الحذف، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الجن: ١٨) الأصل فيها أن تكون باللام (لأنّ.....). ومن شواهد حذف الحرف (في) قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (البقرة: ١٩٨)، وقوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الزمر: ٦٧) على قراءة النصب في (قبضته) فالأرض ليست هي القبضة وإنّما المعنى أنّ الأرض (في قبضته)^(٣٩)، وإن كان العكبري قد ضعّف النصب على هذا التقدير، "لأنّ هذا الظرف محدود"^(٤٠).

ومنه قول الشاعر - ساعدة بن جؤية الهذلي -:

لَدُنْ بَهْرَ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ
فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثُّغْلِبُ^(٤١)

فالقياص يجعل الآية مشتملة على حرف الجرّ، لأنّ المعنى على (في أن تبتغوا) لكن سهل حذفها، هو أنّها داخله على (أن) الذي كثر معه حذف حرف الجرّ. لكن هذا الشاهد الشعريّ يختلف عن الآية فالقياس فيه أن يكون: كما عسل الثغلب في الطريق، فحذف منه حرف الجرّ دون أن يكون مضاماً ل(أن). جعل سيبويه هذا الحذف من قبيل الشذوذ^(٤٢)، لأنّ الطريق الذي وصل إليه الفعل اللازم مكان لا تتوفّر فيه شروط النصب على الظرفيّة، من جهة أنّه غير مبهم، فالحذف فيه مثل الحذف في: ذهب الشام، ودخلت البيت، وكذلك عامله الرضي^(٤٣). وقد جعله بعض الباحثين من باب الضرورات، وإن حذفه في هذا البيت "سماعي مخصوص بالضرورة"^(٤٤)، لأنّ "الطريق اسم خاص للموضع المستطرق"^(٤٥)، ولا ينتصب من ظروف المكان على الظرفيّة - بتقدير في - إلا ما كان مبهماً إلا أنّ كثرة حذف هذا الحرف قد توفّرت لها الناحية الكميّة التي جعلتها تقترب من حذف أحرف الجرّ مع (أن) ممّا جعل حذفها نتيجة لهذه الكثرة مقبولاً "وإن كان شاذاً من كل اسم مكان يدلّ على القرب أو البعد، حتّى يكاد يلحق بالقياس"^(٤٦)، وحمل عليه بقيّة أوجه الحذف. وكثرة هذا الحذف تجعل من الشذوذ صفة لا مكان لها في هذه الاستعمالات، والأقرب جعل هذا الحذف من قبيل الاطراد الذي لا إشكال فيه ما دام المعنى الظرفي متوفّر في مدخول هذا الحرف.

- حذف (إلى): ومن الأحرف التي جاءت محذوفة في بعض الأساليب حرف (الانتهاه) (إلى) فقد ورد حذفه من أساليب تتطأب أفعالها وجود هذا الحرف، ولكنّه لم يضمها، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦). وقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ (الإنسان: ٣)

مقابل ورودها وفق ما يروونه الأصل، على نحو ما في قوله تعالى: ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَحْشَى﴾ (النازعات: ١٩)، وقوله: ﴿وَأَنَّكَ لَمَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى: ٥٢). ومما جاء على هذا بعض الأفعال التي تُعدُّ لازمة - وفق رأي الجمهور - بالنظر إلى القياس في وزن مصدرها ونقيضها، نحو: (دخل) وما جاء على شاكلتها - استعمالاً - فقد استعملوها متصلة بمفعولها، دون وساطة حرف الجرّ، فقالوا: (دخلت البيت) فاستعملوها استعمال الفعل المتعدي، ولم يبتعدوا في فعلهم هذا عن الفصاحة التي لا يشكُّ فيها، فقد ورد هذا الفعل مستعملاً استعمال الفعل المتعدي في القرآن الكريم في أكثر من موضع كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ (النمل: ١٨)، و﴿وَأَدْخُلِي جَنَّتِي﴾ (الفجر: ٣٠)، وفق من يرى أنَّ المعنى على (أدخلوا إلى مساكنكم) و(إلى جنّتي). وذهبوا إلى أكثر من هذا حين عاملوا بعض ما اتفق معها وزناً، المعاملة نفسها، فقالوا: (ذهبت الشام)، و(مطرنا الزرع والضرع)^(٤٧). كما تأثر الحرف (على) بهذا الإجراء، فقد حذف من بعض السياقات التي يُفترض أن يدخلها لاحتياج الفعل إليه في الوصول إلى المفعول، على نحو ما في قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الأعراف: ١٦)، وقوله: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ (التوبة: ٥) فقيل في الآية الأولى: إنَّ التقدير على صراطك^(٤٨)، وبمثله قال الفراء، فالمعنى والعمل عنده على معنى "لأقعدنَّ لهم على طريقهم أو في طريقهم، وإلقاء الصفة من هذا جائز؛ كما قال: قعدت لك وجه الطريق، وعلى وجه الطريق، لأنَّ الطريق صفة في المعنى فاحتمل ما يحتمله اليوم واللييلة والعام إذا قيل آتيتك غداً أو آتيتك في غد"^(٤٩). وكذلك وَجَّهَت الآية الثانية، فالفراء يراها على معنى: اقعدوا لهم (على طريقهم إلى البيت)^(٥٠). في حين يجعل لها العكبري وجهين، أحدهما: أنَّ مرصداً "مكان، وكل ظرف لاقعدوا"^(٥١)، والثاني: "قيل هو منصوب على تقدير حذف حرف الجرّ أي على كلِّ مرصد أو بكلِّ مرصد"^(٥٢)، والذي سهّل هذا الحذف في هذه التأويلات هو أنَّ المفعول ظرف يصحُّ نصبه دون وجود الحرف الذي يُفيد الظرفية، والمعنى لا يوجب وجوده، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ لَأَ تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾ (البقرة: ٢٣٥) الذي حمله الأخفش على معنى (على سرّ)^(٥٣)، وإن كان غيره قد جعل الحرف المحذوف (في)^(٥٤)، على أحد أوجه تأويلات الآية. وحذفت في استعمال الشعراء، كما في قول عروة بن حزام: **تَحْنُ قُتْبُدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي**^(٥٥)

فالأصل في ذلك: قضى علي، على نحو ما وردت في قوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ (القصص: ١٥) و﴿فِيمَسِكَ الْقِيَّ قَضَى عَلَيْهِ أَلْمُوتَ﴾ (الزمر: ٤٢)، كما حذفت نثرًا في قولهم: "نزلت على الذي نزلت"^(٥٦). كما حذف الحرف (من) في عدّة تراكيب من ذلك حذفه في أسلوب القرآن الكريم، فقد حذف من قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف: ١٥٥)، ومن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتًا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ (المؤمنون: ٦٠)، فالأصل فيهما أن يكونا: (من قومه) و(وجلة من أنهم)^(٥٧).

وحذفها الشاعر في قوله:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٥٨)

أي: من ذنباستساغ العرب هذا الحذف، وأكثروا منه، لما لاحظوا عدم تأثير ذلك في المعنى الذي كرسوا له كلَّ اهتماماتهم، على أنه حذف الأحرف - في بعض الأحيان - ليكون التركيب - بدونها - أكثر حرّية في تأدية معنى معيّن لا يستطيع أن يؤديه بوجود حرف الجرّ داخله، ولعلَّ عدم استعمال الحرف في قوله تعالى: ﴿وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكَحُوهُمْ﴾ (النساء: ١٢٧)، يُبيّن مدى ما قد يؤديه هذا الحذف من وظيفة في السياق. فالتركيب بهذه الوضعية أصبح يؤدي معنيين مختلفين - متضادين - حسب ما يتلاءم مع المخاطب، فهناك من يرغب في نكاح هؤلاء النسوة، لما يتمتّع به من مكانة، ومال، وقد يكون الأمر على خلاف ذلك، أي: أنَّ هناك من ينفر منه، ويرغب عنهنّ، لما هنَّ عليه من دمامة شكلية، ولا يُمكن أن يتوفّر للسياق هذا الجانب من الدلالة، والمراعاة للأحوال، لو ذكر حرف الجرّ لأنّه يُصبح نصًّا في معنى محدد، لا يتجاوز إلى غيره، فلو استعمل حرف الجرّ (في) يُصبح المعنى مقصورًا على الرغبة في الاقتران بهنّ، والعكس لو استعمل الحرف (عن). ومن خلال ما قدّم عن الحذف، وآراء النحاة فيه نستطيع أن نقول - ونحن مطمئنين نتيجة لما يتوفّر لنا من شواهد على الحذف - بصحة القياس على ما جاء محذوفًا من هذه الأحرف - خاصة مع (أَنَّ) و(أَنَّ) و(الظروف) - إذا لم يكن في ذلك إخلال بالمعنى، حتّى نستطيع أن نُجاري طبيعة اللغة في اللجوء إلى الاختصار، والتخفيف وطبيعة متكلميها الذين "يغلب عليهم الذكاء، ويكتفيهم في الفهم والإشارة والرمز"^(٥٩)، ولذا حمدوا الإيجاز وأوصوا به و(أكثروا منه)، حين وجدوا المعنى جليًا، واضحًا، لا تشوبه شائبة، عند حذف جزء من الجملة. وإذا كانوا قد تصرفوا

في جميع أجزاء الجملة - بالحذف - عند فهم المعنى، فحذفوا الاسم في مواقعه المتعددة (مضافاً، ومضافاً إليه، ومبتدأ، وخبراً، ومفعولاً، وحالاً)^(١٠)، وحذفوا الفعل، فلئن حذفوا الحرف وهو الذي يُعدُّ عندهم أقل مراتب أقسام الكلمة أولى وأسهل ما دام ذلك لا يؤثر في المعنى، ولم يُجانبوا الصواب - في هذا الحذف - حين أكدوا أنَّ هذا الإجراء إنما حدث لأنَّ الكلام "مما يُعرف معناه فتتسع به العرب"^(١١)، وأتت "جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"^(١٢).

الهوامش:

- (١) ينظر: أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم: ٢٨١ - ٢٨٣.
- (٢) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم: ٢٠٩، والنحو العربي بين التنظير ومجالات التوظيف: ١٢٤.
- (٣) أصول التفكير النحوي: ٢٨٢.
- (٤) ينظر: أسس حذف الفعل وتقديره عند القدماء (بحث)، د. إبراهيم السعيد: ١٠.
- (٥) المسائل العسكريات: ٨٩، والخطريات: ٩٢ / ٢.
- (٦) دلائل الإعجاز: ١٤٦.
- (٧) ينظر: ظاهرة الحذف في النحو العربي (محاولة للفهم)، (بحث) بو شعيب برامو: ٥١ - ٥٢.
- (٨) ينظر: الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية: ١٣٧، وفاعلية المعنى في بناء الشعر: ١٨٦، والمخالفات النحوية في شعر الكميت الأسيدي: ١٤١.
- (٩) الكتاب، سيبويه: ٣ / ١٧٤، المقتضب للمبرد: ٣ / ٢٩٥؛ الكامل للمبرد: ١ / ٣٨٤، والضرائر للآلوسي: ١٠٨.
- (١٠) الكتاب: ٣ / ١٧٥، المقتضب: ٣ / ٢٩٤؛ مغني اللبيب، ابن هشام: ٢٠.
- (١١) الكتاب: ٣ / ١٧٤، الكامل: ١ / ٢٨٢؛ مغني اللبيب: ٢٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبد الله محمد بن جعفر (القرّاز القيرواني) تحقيق: منجي الكعبي، تونس، (الدار التونسية للنشر)، ١٩٧١، ص: ١٧٣.
- (١٢) مغني اللبيب: ٢٠.
- (١٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة: القرّاز القيرواني، ص ١٧٣.
- (١٤) الكتاب: ٣ / ١٧٤.
- (١٥) ينظر: المقتضب: ٣ / ٢٩٥، والكامل: ١ / ٣٨٤.
- (١٦) الكامل للمبرد: ١ / ٣٨٤.
- (١٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٨) الكتاب: ٣ / ١٧٤.
- (١٩) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٨ / ١٥٤.
- (٢٠) رصف المباني، المالقي: ٤٥.
- (٢١) جواهر العلوم، للباقولي (ت ٥٤٣هـ): ١ / ٣٥٢.
- (٢٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٨ / ١٥٤.
- (٢٣) الجنى الداني، المرادي: ٣٤.
- (٢٤) إعراب القرآن، الزجاج: ١ / ٣٠٢.
- (٢٥) الجنى الداني: ٣٥.
- (٢٦) ينظر: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، د. مصطفى جطل، سوريا (كلية الآداب/ جامعة حلب) ١٩٧٨ - ١٩٧٩: ص ٣٢٦.
- (٢٧) الكتاب: ٢ / ١٦٣.
- (٢٨) المصدر نفسه: ٣ / ٤٩٨.

- (٢٩) المصدر نفسه: ٣ / ٤٩٧ .
- (٣٠) المقتضب: ٢ / ٣٣٦ .
- (٣١) المقتضب: ٢ / ٣٣٦ .
- (٣٢) المصدر نفسه: ٢ / ٣٣٦ .
- (٣٣) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: ٢٥٦ .
- (٣٤) تسهيل الفوائد، ابن مالك: ١٥٠ .
- (٣٥) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي: ١ / ٧٢ .
- (٣٦) المقتضب: ٢ / ٣٢١ .
- (٣٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٢ .
- (٣٨) التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ١ / ٩٨ .
- (٣٩) مجالس ثعلب: ٢ / ٥٥٠، وينظر: معاني القرآن للقرآء: ٢ / ٤٢٥ .
- (٤٠) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٢١٦ .
- (٤١) الكتاب: ١ / ٣٦، وشرح الرضي: الاسترأباضي: ١ / ٤٩٣ .
- (٤٢) الكتاب: ١ / ٣٥ .
- (٤٣) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٤٩٢ - ٤٩٣ .
- (٤٤) سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، القاهرة (مطبعة حسان) ط ١، ١٩٨٣، ص ١٢٦ .
- (٤٥) المصدر السابق .
- (٤٦) المصدر السابق .
- (٤٧) الكتاب: ١ / ١٥٩ .
- (٤٨) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٩٦ .
- (٤٩) معاني القرآن للقرآء: ١ / ٣٧٥ .
- (٥٠) المصدر السابق: ١ / ٤٢١ .
- (٥١) المصدر السابق: ٢ / ١١ .
- (٥٢) المصدر السابق: ٢ / ١١ .
- (٥٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٩٠ .
- (٥٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩٩، تفسير البحر المحيط: ٢ / ٢٧٧ .
- (٥٥) المصدر السابق .
- (٥٦) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩٩، والبحر المحيط: ٢ / ٢٧٧ .
- (٥٧) ينظر: معاني القرآن للقرآء: ٢ / ٢٣٨ .
- (٥٨) الكتاب: ١ / ٣٧ .
- (٥٩) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبدة: ٢ / ٨٣٠ .
- (٦٠) ينظر في هذا المعنى: المغني، لابن هشام، ص على التوالي: (٨١١، ٨١٤، ٨٢٢، ٨٢٤، ٨٢٨، ٨٣٠) .
- (٦١) معاني القرآن للقرآء: ٢ / ٣٦٣ .
- (٦٢) الكتاب: ١ / ٢١٢ .

المصادر والمراجع

١. الأسلوبية (مدخل نظري ودراسة تطبيقية)، فتح الله أحمد سليمان، ط ١، دار الآفاق العربية، القاهرة، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م) .
٢. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، ط ٢، ١٣٦٠هـ .

٣. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، (ت ٢٠١٥هـ)، (د.ط.)، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية (١٣٩٢/١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
٤. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شانلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف بمصر، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
٥. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، بيروت، (دار النهضة العربي) ١٩٦٨م.
٧. الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٨. الخاطريّات، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. علي نو الفقار شاكر، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٩. دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، (ت ١٩٩٧م)، ط٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
١٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
١١. سيبويه والضرورة الشعرية: إبراهيم حسن إبراهيم، القاهرة (مطبعة حسان)، ط١، ١٩٨٣م.
١٢. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.
١٣. شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط١، دار العروبة، الكويت، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).
١٤. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي، الرياض (مكتبة النصر الحديثة).
١٥. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألويسي، تحقيق: محمد بهجت الأثري، بغداد (المكتبة العربية) ١٣٤١م.
١٦. أسس حذف الفعل وتقديره عند القدماء (بحث)، د. بن إبراهيم السعيد، مجلة الأثر، الجزائر، العدد ٢٠، جوان، ٢٠١٤م.
١٧. ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة للفهم (بحث)، أ. بو شعيب برامو، عالم الفكر - الكويت، (العدد ٣٤، المجلد ٣٤) ٢٠٠٦م.
١٨. فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر عند محمود حسن إسماعيل دراسة نصّية للتوابع، د. عصام عبد المنصف أبو زيد، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠١٠م.
١٩. الكامل في اللغة والأدب، للمبرّد (ت ٢٨٦هـ)، عارضه بأصوله: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٢٠. الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
٢١. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.
٢٢. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
٢٣. معاني القرآن، للفراء، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، ط٣، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ٢٠٠١م.
٢٤. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
٢٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط) مطبعة مدني، القاهرة، (د.ت).
٢٦. المقضب، للمبرّد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
٢٧. نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مصطفى جطل، حلب (الكلية الآداب - جامعة حلب) ١٩٧٨م - ١٩٧٩م.